

جلسة إحاطة لمجلس الأمن حول صون السلام والأمن الدوليين: الفساد والصراع

إحاطة مقدمة من جون برندرغاست، المدير المؤسس لمشروع كفاية (Enough Project) والمؤسس المشارك لمبادرة ذا سنترى (The Sentry)

10 سبتمبر 2018

على مر التاريخ، ربما كانت الحروب جحيما، لكنها بالنسبة لمجموعات صغيرة من مستغلي النزاعات، كانت مربحة للغاية. إن أشد النزاعات يلو الد نم لأ صون السلام و فتكا اليوم في أفريقيا - مثل جنوب السودان، والصومال، وشمال نيجيريا، والسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وربما الأهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية - تستند في استمرارها إلى فرص استثنائية من الإثراء الذاتي غير المشروع التي تنشأ في اقتصادات الحرب، حيث توجد صلة واضحة بين الفساد الكبير والفظائع الجماعية. وتستخدم جيوش الدول والمتمردون العنف المفرط للسيطرة على الموارد الطبيعية، والعمل، وشبكات التهريب، بما في ذلك الاتجار بالأحياء البرية. ويصبح العنف ممولا ذاتيا من السرقة ونهب الموارد الطبيعية وسرقة أصول الدولة، فيما تمتد الصلات مع المصارف ومنشآت الأعمال من هنا في نيويورك إلى لندن وديبي والعديد من المراكز المالية العالمية الأخرى.

وفي هذه الدول الأفريقية المختطفة، فإن الديناميات تشبه بالتأكيد الديناميات القائمة في البلدان الأخرى التي مزقتها الحروب في جميع أنحاء العالم، مثل أفغانستان والعراق وسورية، حيث يستخدم القادة العسكريون والمدنيون شبكات من المتعاونين التجاريين والممولين من داخل وخارج بلدانهم لإثراء أنفسهم، بما يعود بالنفع على الشبكات التجارية والسياسية، وعادة الحفاظ بقبضة من حديد على السلطة. تجار الأسلحة وتجار العاج ومهربو الذهب والماس وتجار المعادن وشركات النفط وشركات التشييد وآخرون يتواطؤون مع المسؤولين الحكوميين وأمراء الحرب - وكذلك، في بعض الأحيان، مع الشبكات الإرهابية - لتحقيق أقصى قدر من الربح لقلعة قليلة. إن تلك الشبكات الملمة بأسرار التكنولوجيا ومهارات استغلال النظم المالية والتجارية والخاصة بالنقل - تستغل غسل الأموال، والتهرب من الجزاءات والقواعد التنظيمية، والملكية النفعية المقنعة، وتحويل موارد وأصول الدول، والاحتيايل في القطاع الأمني، ونقل الأصول إلى الخارج - ظلت إلى حد كبير بمنأى عن إنفاذ القوانين أو اللوائح أو الجزاءات الدولية المفروضة من جانب هذه الهيئة أو غيرها.

إن هذه النزاعات، في جوهرها، معارك للسيطرة على الدول المختطفة والموارد الطبيعية التي تثري البلدان المعنية . فالسيطرة على الدولة هي الطريقة الأكيدة للوصول إلى هذه الموارد. وتحويل الميزانيات الحكومية إلى الجيش والأمن الداخلي - الوسيلة الرئيسية لقمع المناوئين بعنف - هي الطريقة لتأمين الحصول عليها.

وإلى أن يتمكن مجلس الأمن والأطراف المهمة الأخرى ذات النفوذ المحتمل من إيجاد وسيلة لتغيير هذه الديناميات، فإن المحصلة النهائية هي أن الحرب ستظل أكثر فائدة من السلام بالنسبة للمشاركين في النزاعات والفساد. وفي كثير من الأحيان فإن نفس الأشخاص المستفيدين من اقتصادات الحرب هم سماسرة السلطة في محادثات السلام وما لديهم من حوافز محدود - وأحيانا في الواقع لا توجد حوافز - للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وتنفيذها، خاصة إذا كان الانضمام إلى اتفاق من هذا النوع سيعني الخسارة من الناحية الاقتصادية.

ولذلك، فإن جهود السلام تتطلب التركيز على تحويل مسارات النزاع، حيث يجب تفكيك اقتصادات الحرب ومؤسسات الدولة المختطفة، التي كثيرا ما تكون انتهازية يعود تاريخها إلى الفترة الاستعمارية، ولا بد من إصلاحها على نحو كامل للوفاء بالغرض المقصود منها. وهذا الأمر أكثر صعوبة في البلدان التي تتيح فيها الموارد الطبيعية فرصا هائلة للتهب والفساد أمام الناس في جميع أنحاء العالم.

والملاحظ، للأسف، هو أنه لا توجد حاليا أي استراتيجية منسقة لوقف تدفق الأموال غير المشروع من جانب القادة والشركاء التجاريين الأجانب، أو لقطع الصلة بين الفساد والنزاع. ففي كل عام، تتدفق بلايين الدولارات من المعونة إلى أفريقيا لحل هذه المشاكل المروعة. وتقوم وكالات الأمم المتحدة ودافعو الضرائب والحكومات المانحة في جميع أنحاء العالم بتمويل قوات حفظ السلام وبرامج بناء الدولة والمساعدة الإنسانية وعمليات السلام والانتخابات، لكن أيا من هذا الدعم لم يتمكن من منع القادة الفاسدين وشبكاتهم من المنتفعين من سرقة بلايين الدولارات لأن الدبلوماسيين الذين يقودون هذه الجهود ليس لديهم ببساطة وسيلة ضغط لتغيير النظم التي تديم النزاع. ولا علاقة لهذا الأمر بتغيير النظام. الأمر يتعلق بتغيير المنظومة.

فعلى مدى سنوات، كانت الأداة المثلى لتهينة وسيلة ضغط على الجهات الفاعلة التي تقوض السلام أو حقوق الإنسان هي فرض جزاءات محددة الأهداف، إلا أن الجزاءات التي يفرضها هذا الجهاز والعديد من الدول الأعضاء في هذه الحالات، خاصة في أفريقيا، لم تكن كافية. وتفرض الجزاءات على عدد قليل جدا من الأفراد وفي حالات نادرة جدا. والجزاءات غالبا ما تكون ضعيفة، نظرا لعدم وجود ولاية لاستهداف المسؤولين عن الفساد الذي يؤدي إلى النزاع. بعبارة أخرى، فإننا نادرا ما نفرض جزاءات على من هم في قلب الشبكات المسؤولة عن العنف المفرط الذي يغذيه الجشع والمتعاونين التجاريين معهم. وبمرور الوقت، وفي ظل عدم الإنفاذ بشكل مجد، أصبحت الأطراف المتحاربة تنتظر إلى هذه الأنواع من الجزاءات التي تطبق بشكل غير متكرر وغير منتظم باعتبارها مضايقات غامضة لعلاقتها العامة لا بوصفها تهديدا خطيرا لسلطتها.

إن ما ينقصنا هو استخدام الأدوات السياسية للضغوط المالية التي تحدث تغييرا فعليا في تحليل التكلفة والعائد لمن يرتكبون الفظائع ويتسببون في إطالة أمد الحرب. وكما هو واضح، فإن هؤلاء القادة والمتعاونين التجاريين لا يحتفظون بأموالهم تحت الحشوية؛ بل يقومون بغسلها من خلال النظام المالي الدولي ونقلها إلى الخارج في شكل عقارات أو شركات صورية أو وهمية وحسابات مصرفية. وهذا يجعلهم معرضين للخطر. نتيجة لذلك، فإن وسيلة الضغط يجب أن تركز بدقة متناهية على تعقب هذا النشاط المحدد غير المشروع الذي يقدر حجمه ببلايين الدولارات. وإذا جرى تعطيل هذا النشاط وكشف أوجه ضعف هذه الشبكات اللصوصية ومهاجمتها، عندئذ فقط سيصبح مبعوثو الأمم المتحدة وغيرهم من الدبلوماسيين في موقف يتيح لهم إحراز تقدم فعلي صوب الوساطة في اتفاقات السلام ودعمها وتنفيذها، اتفاقات السلام التي تفضي إلى السلام الدائم وتعود بالنفع على السكان الذين طالت معاناتهم.

وللأدوات السياسية المتاحة لمجلس الأمن والأطراف المهتمة الأخرى ثلاثة محاور: أولاً، نهج يركز على الشبكات لفرض جزاءات تركز على الفساد الكبير؛ ثانياً، تدابير مكافحة غسل الأموال التي تركز على النقل غير المشروع للأموال من خلال النظام المالي الدولي؛ ثالثاً، وكما قال الأمين العام، المحاكمات التي تركز، في هذه الحالة، على الجرائم المالية المرتبطة بالأعمال الوحشية.

فلننظر في المحور الأول. يجب فرض الجزاءات ضد شبكات كاملة وليس مجرد أفراد. هذا هو النهج الذي اتبعه مجلس الأمن وجهات أخرى لدفع إيران وكوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. إن الجزاءات التي تستهدف الشبكات بهذه الطريقة أدوات قوية لتغيير السلوك والضغط على الأفراد للتوصل لحلول. وهذه الجزاءات المفروضة على

الشبكات تتجح ليس لأنها تؤثر على الهدف الرئيسي من الجزاءات ذاتها فحسب، وإنما أيضا على الأفراد والشركات التي تؤدي دورا هاما في دعم أنشطة المستهدفين. وبفرض الجزاءات على الأفراد والكيانات دفعة واحدة، أو بتتابع قريب، وضمن إنفاذ قوي، وهو أمر أساسي، فإنه ليس لدى شبكة الهدف الرئيسي ما يكفي من الوقت للتعافي من الأثر المالي لفصلها عن النظام المالي العالمي.

ولتنفيذ هذا الإجراء، ينبغي للمجلس أن يضيف "الفساد المرتبط بالنزاع" بوصفه معيارا من معايير جزاءات إلى برامجها القائمة، وأن يضمن أن أفرقة الخبراء مؤذون لها بالإبلاغ عن الفساد المتصل بالنزاع. ولا بد من تزويد أفرقة الخبراء بالدعم يلو الد نم لأصون السلام و الذي تحتاجه إليه للقيام بهذا العمل، الذي يشمل ضمان مساءلة المسؤولين عن حالتها الوفاة المأساويتين لمايكل شارب وزايدة كاتالان.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه مع الهيئات المعنية بمكافحة غسل الأموال، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية المماثلة، وأن يتأكد من أن نظم الجزاءات تتضمن إشارات إلى أهمية مكافحة غسل عائدات الفساد. وتحتاج هذه المنظمات إلى المساعدة من مجلس الأمن لتعزيز عملها.

وأحد العناصر المهمة لأي مسعى يرمي إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن على مكافحة أنشطة الفساد التي توجب النزاعات هو تجاوز نطاق العمل مع الحكومات وحدها. ويمكن للمجلس أن يعزز قدرته إلى حد كبير بتوسيع نطاق تواصله وحواره مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من أجل مكافحة النزاع الذي يوجهه الفساد. وبوسع بعض عناصر القطاع الخاص أن يصبحوا أنفسهم حلفاء لدعم هذه الأهداف.

ثالثا وأخيرا، يجب أن تكون للمحاكم الولاية لمقاضاة الجرائم المالية، لا سيما الجرائم المتأصلة في الفساد، عند ارتباطها بالنزاعات والفظائع. ويجب أن تكون لدى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم ذات الاختصاص الخاص، مثل المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو المحكمة المختلطة في جنوب السودان، السلطة لملاحقة هذه الجرائم المالية.

وفي نهاية المطاف، فإن أدوات الضغط المالي هذه ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي نشرها، كما قال الأمين العام اليوم، في سياق استراتيجية شاملة تكثف الدبلوماسية، وتؤيد المؤسسات الحكومية للمساءلة والشفافية، وتعطي الحيز لجهود المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة. وجرائم الحرب كما هي الآن - وهذه هي المشكلة - مريحة. وكما تتوفر للسلام أي فرصة، فإنه يتعين على المستفيدين من المعاناة البشرية الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم أن يدفعوا الثمن، سواء كان ذلك ماليا أو قانونيا أو سياسيا، ولا بد من وقف النظم الفاسدة التي يعتمدون عليها.

وأود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للتكلم اليوم وعلى توجيه الانتباه إلى هذه المسألة المهمة جدا. كما أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على النظر في اتخاذ إجراءات أكثر قوة لمكافحة النزاع الذي يوجهه الفساد ويدمر حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم اليوم.